الفصل الأول

تحليل مسألة التوازن في الإقتصاد الكلي الكلاسيكي

قبل سنة 1936 عندما كتب كينز كتابة المشهور النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد كانت تفسيرات الظواهر الاقتصادية الكلية موجودة ضمن ما يسمى بالاقتصاد الكلاسيكي [1] وقد أسهم في تكوين هذا النظام الفكري المتكامل عدد من المفكرين جاء كل منهم بأفكار و نظريات ضمت إلى نظريات الآخرين و كملتها. و قد اعتمد هذا الاقتصاد الكلي على تفسير الظواهر بشكل عام للحياة الاقتصادية في نظام اقتصاد معين هو النظام الرأسمالي و الذي تصور أنصاره أنه النظام الاقتصادي الوحيد الذي لا يمكن زواله أو تحوله إلى نظام آخر. وبما أن كينز يري بأن تحاليله جاءت نتيجة أزمات الاقتصاد الكلاسيكي لهذا تطرقنا إلى دراسته و تحليل الاقتصاد الكلي الكلاسيكي أولا قبل الشروع في بحث الاقتصاد الكلي الكينزي .

يهتم التحليل الكلاسيكي بداية بنظرية القيمة و النظرية النقدية و محاولة الفصل بينهما، حيث تهتم الأولى بالأسعار النسبية في حين تهتم الثانية بالمستوى العام للأسعار و بالنسبة لهذا التحليل فإن الأسعار النسبية تحددها آليات العرض و الطلب الحقيقية بالنسبة لكل سلعة نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق، و يحدد هذا السعر كلفة الإنتاج في المدى الطويل [2] حيث يتم تحديد مستوى الإنتاج بعوامل حقيقية طبيعية و بشرية ، و حجم الإنتاج يكون عند مستوى التشغيل التام لاعتقادهم أن عرض السلع و الخدمات من شأنه أن يخلق طلبا مساو للعرض و هذا ما يعرف بقانون ساري للمنافذ.

أما بالنسبة للتحليل النقدي عند الكلاسيك فلا أثر للنقود في تحديد حجم الإنتاج و الاستخدام، و نسب التبادل بين السلع و الخدمات في السوق، طالما أن كل ذلك يتحدد بعوامل حقيقية، و تؤثر النقود فقط على المستوى العام للأسعار، و أنها مجرد تسهيل لعمليات التبادل للسلع الحقيقية و الخدمات في السوق.

و قد افترض الكلاسيك اقتصادا يتضاءل فيه عنصر الشك و اللا يقين في المستقبل أي ليس للنقود دور ستودع قيمة[3] و افترضوا الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج و ذلك لافتراضهم درجة عالية من المرونة في الأسعار و الأجور. كما ينظرون إلى سعر الفائدة على أنه ظاهرة حقيقية و ليس ظاهرة نقدية بحيث يعمل على تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى الاستخدام التام. و في ظل هذه الافتراضات جميعا لا يبقى للنقود سوى وظيفة واحدة تتمثل في وظيفة المبادلة وهي تبقى حيادية التأثير على مستوى الإنتاج و الاستخدام و يبقى أثرها فقط على مستوى الأسعار.

---

(1) عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1994 ، ص 39

(2) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 47.

(3) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص48

أولا: توازن سوق العمل و سوق السلع والخدمات و سوق النقود في النموذج الكلاسيكي.

1- دالة الإنتاج و حجم الإنتاج الكليان:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية [4] و يمكن كتابتها كما يلي:

(عوامل الإنتاج) f = الإنتاج.

$$Y = f(N,K,..)$$

حيث: Y: تمثل الكمية المنتجة.

و N,K,.. : عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات رأس المال و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(L)$$

و حيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجبا و متناقصا أي:

$$y'(L) = \frac{\partial y}{\partial L} > 0$$

و $y''(L) < 0$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة.

منحنى دالة الإنتاج

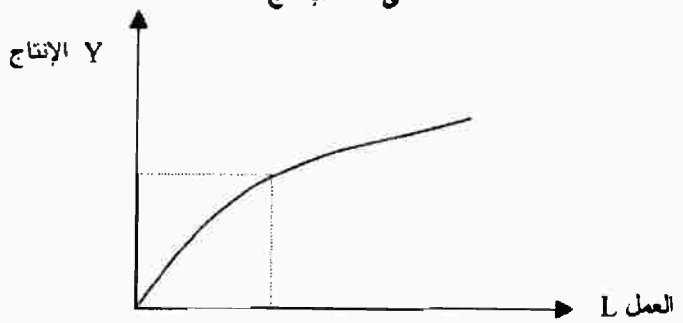

إن عرض العمل تابع لمستوى الاجره النقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر.

وحيث أن حجم الناتج يعتمد على مستوى العمالة، فإن أول سوق يمكن التطرق إليه هو سوق العمل، وعندما يتحدد العمل والناتج فإن تلاقي الناتج الكلي مع الطلب الكلي يطرح مشكل التوازن في سوق السلع والخدمات ومن ثم تحديد مستوى الأسعار من خلال السوق النقدية [5].

---

(4) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص46

(5) أحمد فريد مصطفى : التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الأردن ، 2000 ، ص 193

2. التوازن في سوق العمل:

1.2 الطلب على العمل:

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي:

$$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right) \quad ، \quad D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0 \quad \text{حيث:}$$

W : الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار .

" أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمل إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفضا، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة بين هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبدأ تعظيم الربح [6] وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية: $MR = MC$.

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد، تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$MC = \frac{W}{MP}$$

W : تمثل معدل الأجر الاسمي.

MP : تمثل الإنتاجية الحدية.

وحيث أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوى العرض و الطلب وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساو للإيراد الحدي MR.

إذن: $MR = P$

أو $MR = P = M$

أو $MR = P = MC = \frac{W}{MP}$

أو $P = \frac{W}{MP}$

ومنه: $MP = \frac{W}{P}$

---

(6)عمر صخري ، مرجع سابق ، ص41

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، وبما أن: $W = M P . P$ التي تمثل قيمة الإنتاجية الحدية أي:

$$VMP = M P . P = W \text{ (7}$$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة. لذا نستطيع أن نقول أن:

$$Ld = D\left(\frac{W}{P}\right).$$

حيث: Ld = دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي

D = الطلب على العمل

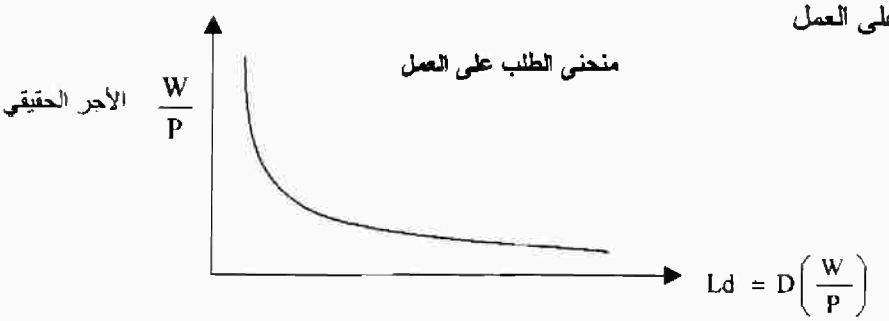

وبما أن التحليل في حالة المنافسة التامة فإن P يكون ثابتا مهما كانت القيمة المباعة وأن أي انخفاض في W يمثل انخفاضا في الأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحث صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة . وحسب هذه الوظيفة فإن كلا من الأجر الاسمي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال بين معدل الأجر الاسمي والسعر، حتى يمكننا مطابقة هذه النتائج على المستوى الكلي يجب اعتبار أن النقطتان في المعدل العام للأجور مساوي لمعدل الأجر الحقيقي.

ومنه فالنظرية التي تعرض إليها الكلاسيك تعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات أي أن حجم العمالة على مستوى الكلي يرتفع كلما انخفض المستوى الحقيقي للأجور

2 عرض العمل:

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$

حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شرائها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة

---

(7) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 42

بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة. نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور. علاقاتها بأسعار الإنتاج . [8]

منحنى عرض العمل

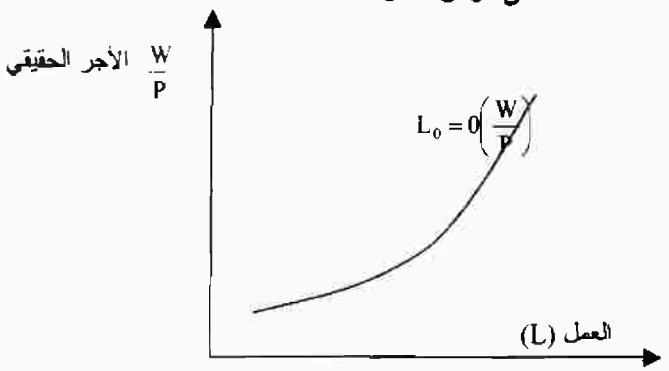

3.2 توازن سوق العمل:

من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي، ومن خلال تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل الموالي:

منحنى توازن سوق العمل

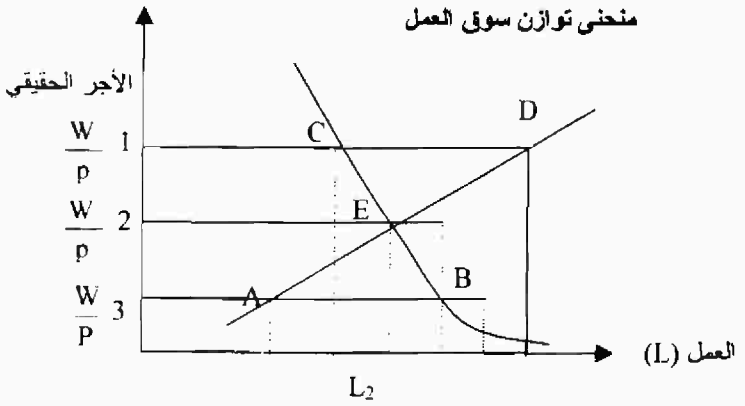

عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{p3}$ يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل أي أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في اليد العاملة ومن الشكل يقدر بالمسافة AB وهذا يؤدي بالمنتجين الذين يعملون في سوق المنافسة التامة إلى التنافس من أجل الحصول على عمال، وبالتالي:

يؤدي إلى زيادة أجورهم إلى $\frac{w}{P2}$ ويحدث توازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (بافتراض ثبات الأسعار) أما عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{w}{P1}$ فإن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، أي أن العمل يعاني من فائض كبير في اليد العاملة (بطالة) ومن الشكل يقدر بالمسافة CD.

(8) عمر صخري ، مرجع سابق ، ص 43

ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من اليد العاملة يجب على العمال القبول بتخفيض أجورهم (ثبات الأسعار والأشياء الأخرى) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر إلى المستوى $\frac{w}{P2}$ وعند هذا المستوى يتحدد حجم العمل التوازني بـ : L2 .

وحسب النموذج الكلاسكي فإن مستوى التوازن للعمل (L) يمثل المستوى الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة التشغيل التام كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي في حالة التشغيل التام وفي حالة التوازن فإن البطالة التي يمكن أن تظهر فيما بعد ما هي إلا بطالة إرادية [9] وهذا راجع لسببين:

السبب الأول: إذا وجد عند التوازن عمالا لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور بالنسبة للإنتاجية الحدية للعمل $MPL = \frac{w}{P}$

و بالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية إذا قبلوا فقط بتخفيض بسيط في أجورهم الاسمية، فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض وبالتالي يسمح بزيادة الطلب على العمل.

السبب الثاني: تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور الاسمية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمؤسسات، وهي بدورها تحدد الأجر الحقيقي، وبالتالي فإن العمال يستطيعون تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي حجم العمالة، وعليه فإن أي بطالة فيما بعد تعتبر بطالة إرادية.

4.2 البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة التشغيل التام إلا أنهم تعرضوا لبعض أنواع البطالة.

*** البطالة الإحتكاكية:**

" تعرف البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة "[10] فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحى به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل إضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل أثناء عملية البحث عن عمل ويبني العامل العاطل قراره على أساس الأجر النقدي الذي يتحصل عليه مقارنة بالأجر الحقيقي السابق ومن يقبل العمل بأجر أقل منه، إلا أنه قد يضطر إلى القبول بهذا الأجر إذا طالت فترة بقائه عاطلا عن العمل.

---

(9) أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق

(10) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 85 .

*** البطالة الهيكلية:**

" يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى للتوسيع. وهنا ينتج اختلال توازن بين زيادة عرض العمل في القطاعات التي أصابها تقلص وزيادة طلب العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع "[11] هنا يتوجه العمال من القطاعات ذات العجز إلى قطاعات ذات الفائدة استجابة لتغيرات في الأجر إلا أن هذا الإجراء يتطلب وقتا من ناحية إعادة تأهيل اليد العاملة حسب المناصب الجديدة وأيضا حسب الطلب على السلع المعروضة في الأسواق.

3. توازن سوق السلع والخدمات:

لدينا دالة الإنتاج في الفقرة القصيرة $Y = F(L)$

يحدد المستوى التوازني للعمالة في السوق بصفة تلقائية الناتج أو الدخل الحقيقي للاقتصاد ككل، وبما أن المستوى الكلي للناتج و الدخل هما عبارة عن مقاييس متماثلة، وبما أن الطلب يعتمد على الدخل ، وفي هذه الحالة ، هل يمكن أن يكون الطلب كافيا لاستيعاب كل من السلع و الخدمات المنتجة في الفترة القصيرة ؟

1.3 قانون ساي للمنافذ:

يعد قانون ساي أحد أهم مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي، وقد بنيت أفكار ساي على فروض عامة: أن المستهدف في النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، وحتى الادخار فهو استهلاك مؤجل ولا بد للادخار أن يتحول إلى استثمار، وبالتالي فالنقود وسيلة تبادل فقط. وقانون ساي " العرض يخلق طلب " يعني أن السلع التي سوف تنتج هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائيا.

وقد دعم الفكر الكلاسيكي آراءه بالاستنتاجات التي توصل إليها وفي مقدمتها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج، وإن حدث فائض في الإنتاج فيعد من الناحية الزمنية مؤقتا وفي حالة استمرار هذا الفائض من السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج تلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة أو التحول نسبيا إلى إنتاج سلعة أخرى [12] كما أنهم استنتجوا أن الاقتصاد لا يتسم بالاستقرار إلا في حالة الاستخدام التام وأن ليس هناك عطالة في تشغيل هذه الموارد.

2.3 النظرية الكلاسيكية للادخار، الاستثمار و الفائدة:

يجيب الكلاسيك على السؤال السابق بأن الادخار في نظرهم ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي.

---

(11) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 87

(12) سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر 2000 ، ص 228

يتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة الذي هو حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة لاقتصاد تسود فيه النقود، حيث يمثل الإستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الادخار عرض هذه الموارد، ويمثل سعر الفائدة هذه الموارد. وبذلك نجد أن الطلب على الإستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة و دالة متزايدة بالنسبة للعرض على الادخار ويمكن كتابة المعادلتين في المدى القصير بالشكل التالي [13] :

دالة الادخار: $s = s(I)$

دالة الاستثمار: $I = I(i)$

$s'(I) < 0$

منحنى النظرية الكلاسيكية للادخار والاستثمار

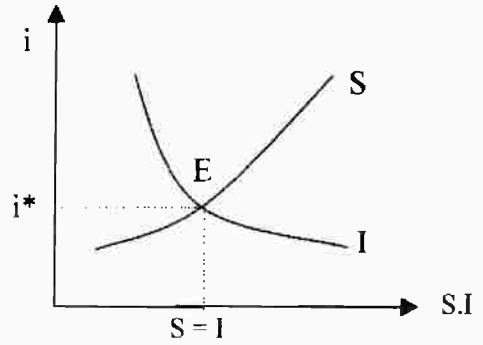

ويحدث التوازن في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة، و يتحدد سعر الفائدة التوازني عندما يقطع منحنى الطلب على الاستثمار وهو متناقص منحنى العرض للادخار وهو متزايد ولا يوجد إلا سعر فائدة واحدة للتوازن . وبشكل عام فإن حجم الادخار والاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف على مستوى الدخل الكلي Y الذي يحدده المستوى العام للتشغيل، وبذلك فإن مستوى الادخار والاستثمار حسب النظرية يتوقف على الدخل وسعر الفائدة السائد وذلك بالرجوع إلى دالة الاستهلاك و الاستثمار.

كما نستطيع أن نقول بأن الدخل الحقيقي لا يغير أساسا النموذج الكلاسيكي وحسب هذا الافتراض فإن:

$$I = (y , i) = S(y , i)$$

حيث: $\frac{\partial I}{\partial i} > 0$ ، $\frac{\partial s}{\partial i} > 0$

إن تحديد التوازن في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على المستوى الكلي للاقتصاد يحدد لنا مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروفا فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، وعليه يكون سعر الفائدة واحدا فقط.[14]

---

(13) محمد الشريف المان : محضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، منشورات برتي ، الجزائر 1994 ، ص 124 .

(14) أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 202

4. توازن سوق النقود عند الكلاسيك:

إن آخر عنصر في البناء الكلاسيكي هو نظرية النقود وتحديد المستوى العام للاسعار فيما يخص هذه النظرية نجد أن الفكر الكلاسيكي كله محتوى في نظرية كمية النقود.[15]

1.4 النظرية الكمية للنقود :

تعامل النظرية النقود كأي سلعة من السلع وتتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها والطلب عليها. فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوى الأسعار.[16] ومنذ القرن السادس عشر طور عدد من العلماء منهم جان بودان ، جون لوك ، منتسيكيو وهيوم النظرية النقدية .

أما في القرن 19 فقد توصل ريكاردو إلى أن أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار.

أما في القرن 20 فقد دافع على هذه النظرية العالم الأمريكي ارفنج فيشر وصاغ هذا التحليل النقدي رياضيا في شكل معادلة، عرفت باسم معادلة التبادل.

1.1.4 صياغة المعادلة لفيشر :

تمت صياغة المعادلة من قبل فيشر سنة 1917 والتي تعبر عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها محاولة تحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار.[17] ومعادلة المبادلة عبارة عن المساواة بين قيمة النقود وقيمة السلع والخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود: $M.V = P.T$

حيث أن:

M : عرض النقود. V : سرعة تداول النقود.

P : المستوى العام للأسعار. T : حجم المعادلات الذي يمكن قياسه بالدخل الإجمالي الحقيقي.

وقد قامت النظرية على عدة فرضيات هي:

1- افتراض ثبات حجم الإنتاج في المدى القصير لأنه يعتمد على مستوى التشغيل التام وهي الوضعية المعتادة في التحليل الكلاسيكي.

2- افتراض أن سرعة تداول النقود خاصة في الفترة القصيرة ثابتة حيث ترتبط السرعة بطبائع الأفراد في حفظهم للنقود، وبما أن هذه الطبائع لا تتغير إلا ببطء فإن الكلاسيك يعتبرون أن $k = \frac{1}{V}$ = ثابت .

---

(15) نفس المرجع ، ص 203 .

(16) خالد علي الدليمي ، مرجع سابق ، ص 221 .

(17) مراوي عطوان ، النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة والنشر ، الجزائر ، 1989 ، ص 94

3- على هذا الأساس فإن عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي المتغيرات التي يمكن أن تتغير في المدى القصير حسب هذه النظرية.

وحتى يمكننا فهم العلاقة الموجودة بين M و P يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط، وهي وسيلة لتعويض عملية المقايضة [18] لذلك فإن الأشخاص الاقتصاديين لا يقبلون على المحافظة على النقود في شكلها النقدي بل يقومون بتكوين إحتياطات من أجل المبادلة في المستقبل .

وبشكل عام فإن أي شخص يحتفظ بالنقود فإنه يرفع من قدرته الشرائية التي تترجم فيما بعد في زيادة مصاريفه للحصول على السلع الاستهلاكية أو شراء أوراق مالية التي تمكن المؤسسة التي أصدرتها من استخدامات واسعة، وبشكل عام نستطيع أن نقول بأن النظرية الكلاسيكية تعتبر الدخل وسرعة تداول النقود مقادير ثابتة، وأن أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن إلا أن ترفع المستوى العام للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن إلى السوق النقدي.

2.1.4 صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات (T) المتعلقة بالإنتاج أو الناجمة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثبات T حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام، أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار P والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة.

وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات أي Y بدلا من T كما أخذوا المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي:

$$M.V = P.Y$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة في النقد مع الكمية المطلوبة، أي الطلب على النقد معطى بالشكل:

$$Md=\frac{1}{V}P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$\frac{Md}{P}=\frac{1}{V}Y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.[19]

وبالرغم من أن صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية. فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة تكمن في سرعة

---

(18) نفس المرجع السابق، ص 98.

(19) ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر 1993 ، ص 84

دوران الدخل لأنها لا تتضمن جميع المعاملات، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية و الأوراق المالية غير داخلة في احتساب الدخل، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلا بحد ذاتها.

" إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل القومي و بالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل و يزداد هذا الاختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية . (20)

3.1.4 صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة:

تختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة إذ تؤدي النقود كمستودع للقيمة إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية.(21)

و يذكر اقتصاديو مدرسة كامبردج أمثال الفرد مارشال و بيجو بعض العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة. من هذه العوامل: سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة، و أسعار السلع، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في المدى القصير أو تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد.

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي :

$$Md = K.Y$$

حيث :

Y : الدخل القومي الاسمي.

K : معامل التناسب $(K = \frac{1}{V})$.

و طالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كالآتي :

$$Md = K.P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على: $\frac{Md}{P} = KY$

$$\frac{Md}{P} = Ky$$

" و المعادلة الأخيرة هي معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية و يوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة

---

(20) نفس المرجع ، ص 85

(21) ناظم محمد النوري الشمري : النقود و المصاريف و النظرية النقدية ، دار نهمان للنشر و التوزيع ، طبعة 1 ، 1999، ص 360

النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل القومي الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة ".[22]

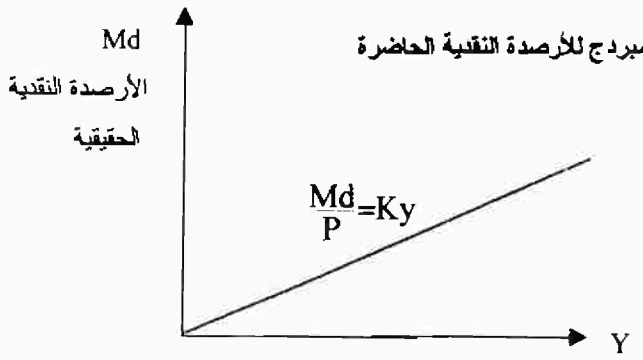

2.4- توازن سوق النقود:

يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود Ms مع الطلب على النقود Md حيث أن النقود المعروضة للتداول تتألف من نقود قانونية و نقود الودائع حيث يتولى البنك المركزي إصدار النقود أي أن :

$$Ms = Mo$$

أما الطلب على النقود فهو متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي:

$$Md = K.P.Y$$

فعند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل السلطة النقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات أي زيادة الإنفاق و بما أن كمية السلع و الخدمات في النموذج الكلاسيكي ثابتة في المدى القصير فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الأسعار، و هذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات (زيادة الطلب النقدية) وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب و العرض النقدي .[23]

$$Mo = Ms = K.P.Y = Md$$

ومنه : $\frac{Md}{P^*} = \frac{Ms}{P^*} = K.Y$

حيث أن : P^* يمثل مستوى الأسعار العام التوازني ويمكن تمثيل ذلك بيانيا :

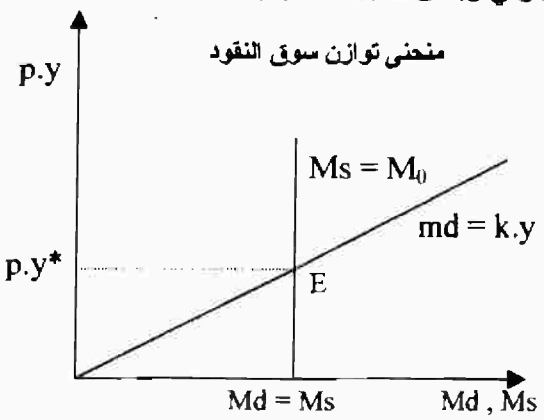

22ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 62.
23 نفس المرجع السابق ، ص 96 - 97.

3-4 العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار :

تتمثل الفكرة الرئيسية للنظرية الكلاسيكية في أن المستوى العام للأسعار P هو متغير تابع للمتغير المستقل M (عرض النقود) وعليه فإن المستوى العام للأسعار دالة في عرض النقود : $P = f(M)$

حيث: $f'(M) > 0$

حسب هذه النظرية فإن الأسعار لا تتغير تماما بنفس النسبة التي يتغير بها عرض النقود، وبالتالي فإن كلا من Y ، K يبقى ثابتا، وبما أن هناك فصلا بين النقود والقطاعات الاقتصادية العادية ، حيث نجد أن هناك فصلا بين النقود والقطاع الاقتصادي الحقيقي، وحسب هذه النظرية المبسطة فإن كلا من المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية يتغيران بنفس الاتجاه، ولكن ليس بنفس النسبة. فإذا كان: K: ثابت، و M معطاة، فإن التوازن النقدي يفترض أن أي زيادة في الدخل Y يقابلها انخفاض نسبي في المستوى العام للأسعار، إذن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، ويمكن شرح ذلك من خلال الشكل التالي:

منحنى العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

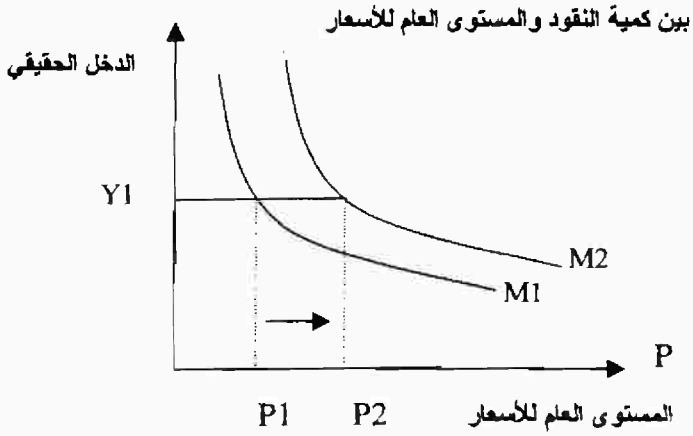

لتكن M1 كمية النقود المعطاة فإن العلاقة الموجودة بين Y، P يمكن تمثيلها في شكل منحني متناقص من اليسار إلى اليمين بما أن Y1 يمثل الدخل الحقيقي للاقتصاد في حالة التشغيل التام وأن M1 الكمية المعروضة من النقود فإن المستوى العام للأسعار يكون حتما في P1 ، فإذا ارتفع عرض النقود من M1 إلى M2 فإن الدخل لا يستطيع أن يتغير لأن الاقتصاد في حالة تشغيل تام ، بل المستوى العام للأسعار هو الذي يتغير ويصبح P2 وإذا كانت المتغيرات Y ، K ، M ثابتة فإن المستوى العام للأسعار P يبقى ثابتا بدوره وفي هذه الحالة فإن أي تغير في الأجور النقدية أو الاسمية يؤدي حتما إلى تغير الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)$.

5- خلاصة التوازن في الأسواق الثلاثة:

من خلال التوازن في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق النقود، يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي:

$$Ld = Ld\left(\frac{W}{P}\right) \quad -1$$

$$Ls = Ls\left(\frac{W}{P}\right) \quad -2$$

$$Y = Y(L) \quad -3$$

$$M.V = P.Y \quad -4$$

" من (1) و (2) يمكننا تحديد حجم العمل (L) ومعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ ، وبتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج في المعادلة (3) نحصل على الإنتاج Y . وبتعويض حجم الإنتاج في المعادلة (4). ومع افتراض ثبات سرعة دوران وحدة النقد وأن كمية النقد (M) هي متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية فإنه يمكن تحديد مستوى السعر P وبتعويض السعر في إحدى المعادلتين (1) أو (2) فإنه يمكن تحديد معدل الأجر الاسمي (W) وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي منسقا.والتمثيل البياني للنموذج موضح بالشكل التالي:

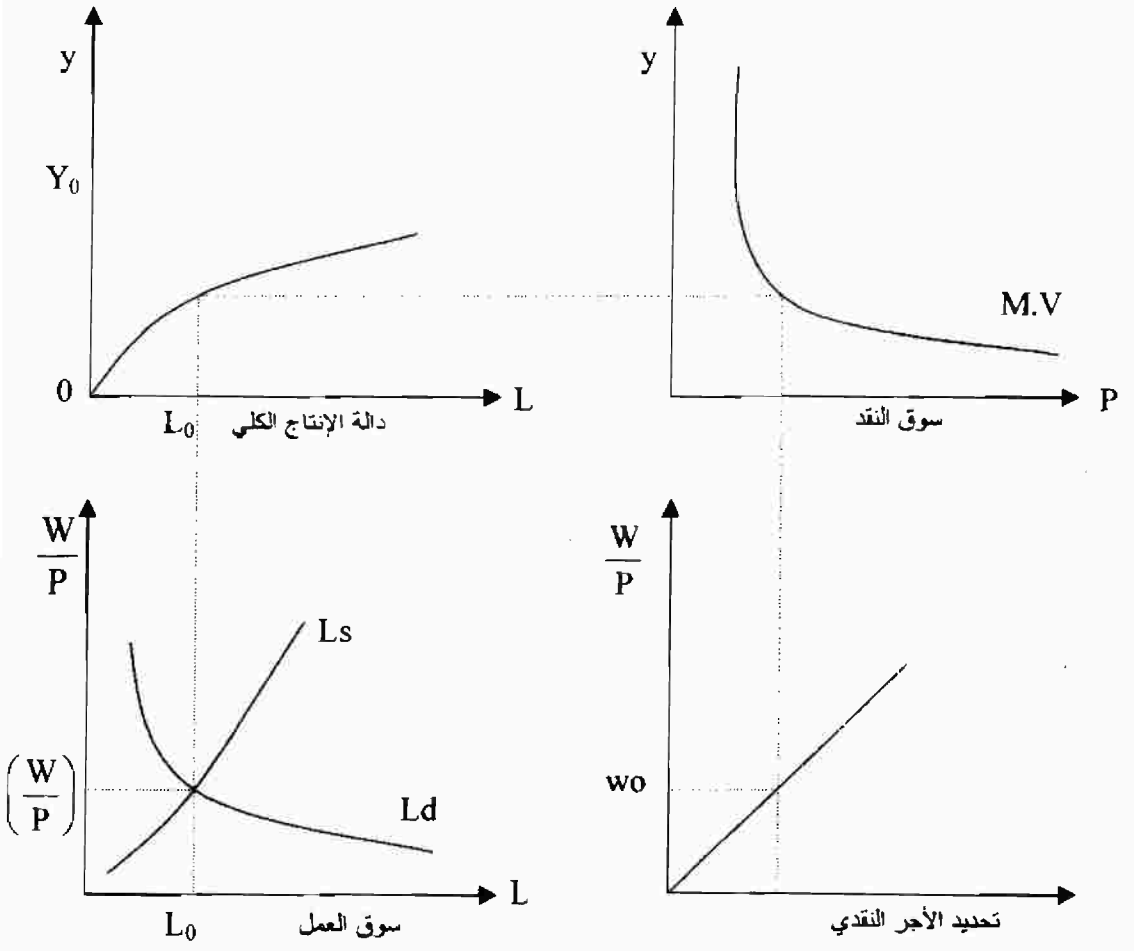

ثانيا : التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وأثر السياسة المالية والنقدية في النموذج الكلاسيكي.

1- الطلب الكلي والسياسة المالية والنقدية:

1.1 الطلب الكلي عند الكلاسيك:

تعرف دالة الطلب الكلي بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار. فعند انخفاض الأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزداد مع افتراض ثبات عرض النقود.

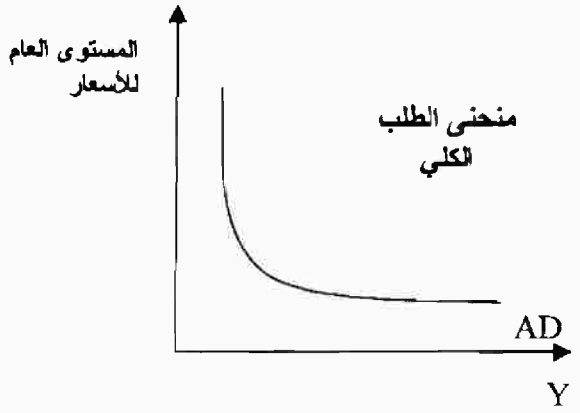

2.1 أثر السياسة المالية والنقدية على الطلب الكلي:

1.2.1 أثر السياسة المالية التوسعية:

يقصد بالسياسة المالية تلك السياسة التي تنفذها الحكومة من خلال وزارة المالية، وتتمثل أدوات هذه السياسة في السياسات الخاصة بالنفقات والإيرادات الحكومية.

ولنفرض أن الحكومة قد زادت من مستوى الإنفاق عند نفس مستوى الأسعار الأصلي P_0 فإن توازن الدخل يكون أكبر عند (B) حيث ينتقل منحنى الطلب من AD_0 إلى AD_1 ونفس الشيء يحدث بالنسبة لتخفيض الضرائب.

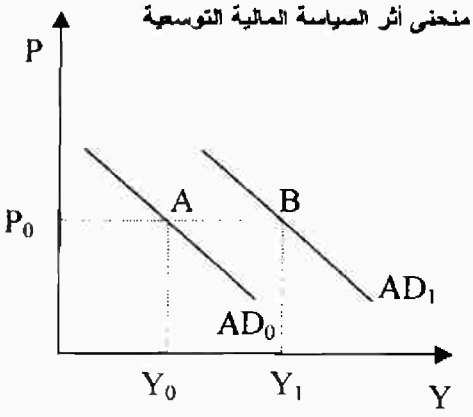

2.2.1 أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي:

يقصد بالسياسة النقدية تلك السياسات التي ينفذها البنك المركزي، ومن تأثيرات السياسة النقدية حجم النقود المعروضة في المجتمع عن طريق الأدوات التقليدية والمتمثلة في أسعار الفائدة واحتياطات الجهاز المصرفي وسعر الخصم، بالإضافة إلى السياسات الائتمانية.

نفرض أن البنك المركزي زاد حجم النقود المعروضة فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي AD_0 إلى الأعلى AD_1، عند نفس مستوى الأسعار يرتفع مستوى توازن الدخل والإنفاق. [24]

منحنى أثر السياسة النقدية على الطلب الكلي

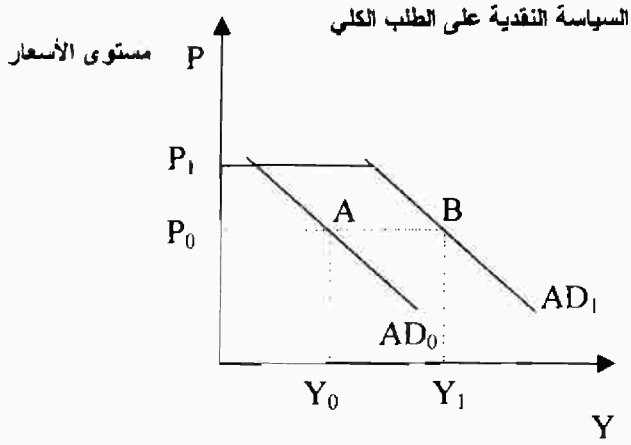

2. العرض الكلي عند الكلاسيك:

يعرف منحنى العرض الكلي بأنه عبارة عن تجميعات من الناتج والمستوى العام للأسعار التي تكون المؤسسات قادرة على إنتاجها [25] والتي تعرض في السوق في المدى الطويل ومن خلال الفروض التي قدمتها النظرية الكلاسيكية وخاصة المرونة في الأسعار والأجور، يظهر منحنى العرض الكلي على شكل خط مستقيم عمودي أي أن الكمية المعروضة ثابتة في المدى الطويل مهما حصلت تغيرات على الأسعار أو على الطلب الكلي.

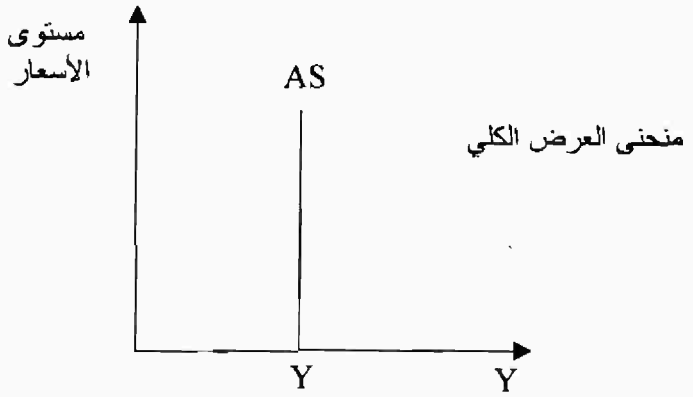

(24) مصطفى سلمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 139

(25) هيثم الزغبي ، حسن أو الزيت : أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 2000 ، ص 86

2.2 التغيرات المالية والنقدية على حالة العرض الكلي:

1.2.2 أثر السياسة المالية على العرض الكلي:

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى انتقال منحنى (AD_0) إلى (AD_1) عند المستوى الأصلي للأسعار P_0 فإن الطلب على السلع قد زاد، ومن أجل حصول المؤسسات على أيدي عاملة إضافية لابد من زيادة الأجور، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن هنا يعمل أرباب العمل على رفع الأسعار لمنتجاتهم.

والخلاصة أن زيادة الطلب على السلع تؤدي فقط إلى الارتفاع في الأسعار، ولن تؤدي إلى أي زيادة في الإنتاج.

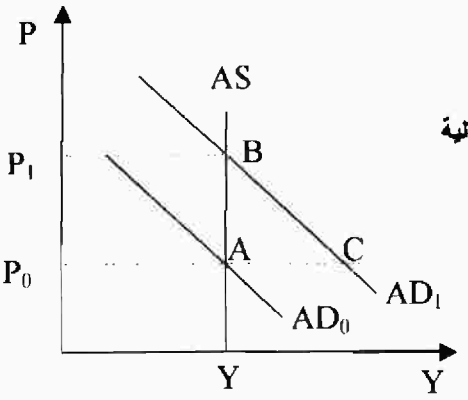

منحنى أثر السياسة المالية على العرض الكلي

و تؤدي الزيادة في الأسعار إلى تخفيض الأرصدة الحقيقية للنقود وبالتالي الزيادة في أسعار الفائدة وانخفاض في الدخل.

نفرض أن: نقطة التوازن A وبالتالي فالسياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب (AD_0) إلى (AD_1) وهذا يعني زيادة أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الأسعار أيضا (P_1).

2.2.2 أثر السياسة النقدية على العرض الكلي:

نفرض أن الوضع التوازني كان عند (A) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS، ويتحقق ذلك على مستوى التوظيف الكامل وحيث مستوى الأسعار السائد هو P_0 . نفرض أن السياسة النقدية التوسعية أدت إلى زيادة الرصيد النقدي لعرض النقود، ينتقل بذلك (AD_0) إلى (AD_1) والزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات عن طريق الزيادة في توظيف عمال جدد بأجور مرتفعة وتزداد بالتالي التكاليف، وبهذا يرتفع المستوى العام للأسعار ليصل إلى (B) ويخفض بالتالي الرصيد الحقيقي لعرض النقود إلى المستوى الذي كان عليه أصلا.

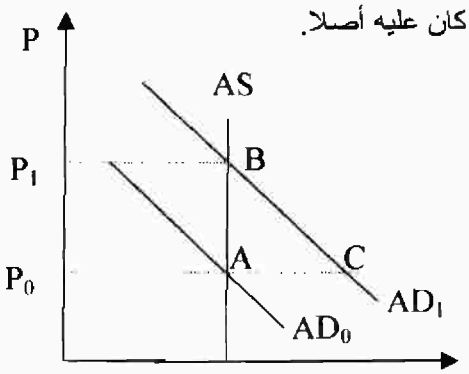

منحنى أثر السياسة النقدية على العرض الكلي

3. التوازن بين العرض الكلي و العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي:

يتحدد التوازن في الإقتصاد الكلي في النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي. أي القيمة الكلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع و الخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه كل المشروعات من سلع و خدمات.

و الطلب الكلي إنما هو عبارة عن مقدار الطلب الكلي على السلع و الخدمات و هو يتوقف على المستوى العام للأسعار، و منحنى العرض الكلي يوضح المستوى العام للأسعار الذي يصحب كل مستوى من مستويات الإنتاج.

ومن الشكل لدينا P_0 هو المستوى العام للأسعار عند التوازن كما أن Y_0 هو مستوى الناتج التوازني.

" أي من خلال نقطة التوازن (E) يتحدد الناتج القومي ، أي التوازن في كمية النقود التي يرغب الأفراد في إنفاقها مع قيمة السلع و الخدمات التي يعرضها البائعون ".

منحنى التوازن في الاقتصاد الكلي

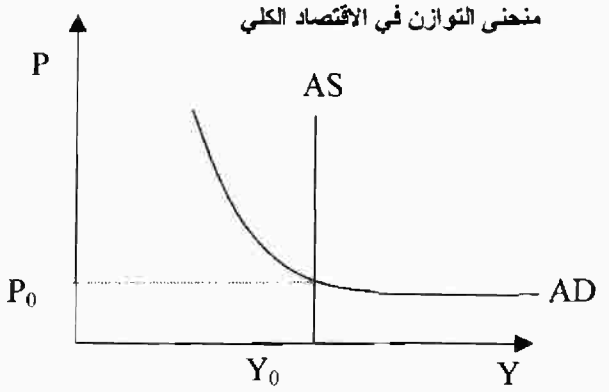

ثالثا : أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

1- ظهور النظرية الكينزية:

شهدت بلدان النظام الإقتصادي الرأس مالي خلال القرن 19 أزمات اقتصادية عارضة لا تلبث أن تجد حلا بفعل قوانين السوق و المنافسة الكاملة و التوازن الإقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، التي كانت النظرية الإقتصادية التقليدية تقوم عليها .

إلا أن الأزمات تراكمت و شكلت فيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 - 1933 وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية و تحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار و تغيراته التي اهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة السلوك الذي تسلكه النقود و أثره على مجمل النشاط الاقتصادي، و بهذا جاء التحليل النقدي الجديد الذي صاغه الاقتصادي كينز ، أين قام بدراسة و تحليل الأزمة و استخلص ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي ظل ساندا حتى ظهور الأزمة.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

ترتبط نظرية كينز في تغيرات المستوى العام للأسعار ارتباطا وثيقا بنظريته في التشغيل و تحديد الدخل القومي. و من أهم المزايا و الجوانب التي اعتمد عليها كينز في تحليله و التي تختلف عن التحليل الكلاسيكي ما يلي:

* يعتمد التحليل التقليدي على قانون ساي : العرض يخلق طلبا مساو له ، و يتجه العرض تلقائيا نحو التشغيل الكامل، بحيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل. لكن كينز انتقد هذه النظرية التقليدية وأكد أن التوازن الاقتصادي يحدث في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

* يعتبر التقليديون أن العرض متغير مستقل و الطلب متغير تابع، ويرى كينز عكس ذلك، أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل و الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و من الطلب على الاستثمار. فالتوازن الاقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى.

و قد ينخفض الطلب الفعلي مما يؤدي إلي انخفاض الإنتاج و نقص في التشغيل عن مستوى التشغيل الكامل. وقد يكون التوازن دون المستوى و يزداد الطلب الفعلي، فيؤدي إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى التشغيل، وزيادة الطلب الفعلي بعد مرحلة التشغيل الكامل سوف تنعكس في ارتفاعات في الأسعار و ظهور الفجوة التضخمية. و هنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية.

* تميز تحليل كينز أمر جعل للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل في الإقتصاد القومي، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة. وبهذا استطاع أن يربط بين النظرية النقدية و نظرية التشغيل و الدخل و أصبح من غير الممكن دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار و قيمة النقود دون الإشارة إلى مستوى الدخل و التشغيل في الاقتصاد.

* ربط كينز بين نظرية المستوى العام للأسعار و نظرية القيمة، في حين أن التقليديين حددوا قيمة السلعة بناءا على مبادئ التكلفة و الطلب.

و عندما انتقلوا إلى تحديد المستوى العام للأسعار اعتمدوا على كمية النقود دون الأخذ بمبادئ تحديد قيمة السلعة، أي الفصل في التحليل بين ظاهرتين مترابطتين. [26]

* اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار و أنه الوحيد في تحديد قرار الاستثمار. غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال) كأساس عند اتخاذ قرار الاستثمار.

و لهذا فقرارات الإستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية: تقلبات الدخل، الإنتاج و التشغيل، الأمر الذي يظهر أهمية مضاعف الإستثمار الذي جاء به كينز.

* طلب النقود عند الكلاسيك للتبادل فقط، لكن كينز أكد أن دالة الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل، و أن هناك حدا أدنى لسعر الفائدة، لا يمكن أن ينخفض إلى أدنى منه. وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة، و هذا ما يعرفه كينز بمصيدة السيولة.

* يرى التقليديون في ظل نظرية كمية النقود أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا على الاقتصاد القومي يجب تلافيه، بحيث تؤدى إلى انخفاض قيمة النقود من خلال ارتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار.

بينما يرى كينز أنه يجب النظر أولا إلى المرحلة التي يعيشها الاقتصاد القومي، فإذا أرادت الدولة أن تقضي على البطالة و تحقق مستوى تشغيل كامل فإنها تزيد من كمية النقود و بالتالي يزداد الطلب النقدي و يرتفع التشغيل و الإنتاج، كما أنه يجب النظر أيضا إلى أثر كمية النقود على الطلب الفعلي، و من ثم أثر الطلب الفعلي في زيادة مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد القومي. [27]

---

(26) أحمد زهير شامية : النقود و المصارف ، دار أزهران للنشر ، عمان 1993 ، ص 199 .
(27) أحمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص 200 .